

مراجعات كتب :

① قضاء المظالم في العصر المملوكي^(*)

مراجعة الفضل شلق

يعرض كتاب نيلسن لقضاء المظالم في دولة المماليك البحرية من خلال دراسة لعدد من القضايا (عددتها ٨٩) العيانية بالإضافة إلى دراسة الإجراءات المتبعة في هذا القضاء ودور الدولة والمؤسسة الدينية فيها. وفي الدراسة مقدمات تعرض «النظرية الإسلامية الكلاسيكية» حول قضاء المظالم والقضاء الشرعي كما تعرض التطور التاريخي لقضاء المظالم في المراحل التي سبقت دولة المماليك.

ينطلق الكاتب من فكرة الفصل بين الشريعة والدولة التي بدأت بتطور معين منذ وقت مبكر. وقد تزامن هذا الفصل مع قيام مؤسستين لكل منهما مهام محددة، الأولى مجالها الشريعة والدين، والثانية مجالها أمور الدولة والسياسة. في دولة المماليك بلغ الفصل بين المؤسستين حده الأقصى واتخذ أشكالاً رسمية معترفاً بها لدى المجتمع ومفكره. لكن الفصل شيء والعلمانية شيء آخر فتسمية قضاء المظالم نظاماً علمانياً للعدالة تبقى موضع شك والتباس.

كانت مهمة الدولة في هذه المنطقة منذ العصور قبل الإسلامية تحقيق

العدل. تلك هي مهمة الدولة الأساسية، لكن هذه المهمة تتطلب إمكانية وصول المواطن إلى الحاكم لتقديم الشكاوى ضد موظفي الدولة الذين يرتكبون مخالفات أو الذين يمارسون أموراً تتنافى مع مبدأ العدل. وقضاء المظالم كان خلال مختلف العصور الإسلامية معنياً بشكل أساسي بالشكاوى ضد موظفي الدولة لكي يتم التوصل، نظرياً على الأقل، إلى إحقاق العدل وتثبيت سلطة الدولة.

في بداية الإسلام كان حاكم الإقليم أو المنطقة هو القاضي. لكن الفقهاء راكموا مع الزمن تراثاً شرعياً فقهياً ارتكز على التعاليم الدينية وشكل أساساً لنشوء القضاء الشرعي بمختلف مذاهبه. أدى هذا التراكم إلى نشوء مؤسسة غير محددة المعالم هي المؤسسة الدينية. كانت هذه المؤسسة ذات وزن هام في المجتمع الإسلامي، كما كانت تشكل إطاراً يتوجب على الدولة أخذه بعين الاعتبار في كل إجراءاتها. لكنه لم يكن إطاراً محدداً لأنه كان بإمكان أي فرد يحوز قدراً معيناً من العلم أن ينخرط في إطار هذه المؤسسة. وقد بقيت المؤسسة غير محددة المعالم، وغير هرمية بمعنى أنها بقيت مفتوحة يمكن أن يلجها أشخاص كثيرون ممن يحوزون على اعتراف رسمي من قادة المؤسسة.

قامت هذه المؤسسة خارج إطار الدولة وبمعزل عنها وأحياناً في مواجهتها. لكن الدولة كانت تنتقي القضاة من بين أعضاء هذه المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك كان كثير من كتاب دواوين الدولة ينتقلون من صفوف هذه المؤسسة رغم ما هو معروف عن الانفصال بين الفقهاء والكتاب. في القرون الإسلامية الأولى ظهرت الشعبية في طبقة الكتاب ولاقت معارضة لدى الفقهاء. كانت هناك مواجهة بين وجهتي نظر، لكن مصدر المعرفة كان واحداً هو حمل العلوم الإسلامية، دينية ولغوية وأدبية وعلمية وفلسفية.

وتلاشت الشعوبية مع تراجع السلطة السياسية العربية (تراجع سلطة الخلافة العباسية)، وكان ذلك متوازياً مع تأكيد وحدة الثقافة الإسلامية، تلك الثقافة التي كان للعرب الدور الأول والأساسي فيها. لقد شارك في تكوين الثقافة كثيرون ممن كانت أصولهم غير عربية. لكنهم كانوا بمقدار ما يدافعون عن الإسلام وعن أهمية العرب في الإسلام، وبمقدار ما كانوا يتقنون اللغة العربية (لغة القرآن) ويدافعون عنها، كانوا ينضوون في صف الانتماء العربي.

لم يدم الانفصال طويلاً بين فئتي الفقهاء والكتاب. ففي المرحلة المملوكية التي يعنى بها الكتاب كانت الوظائف تنقسم إلى قسمين هما أرباب السيف وأرباب القلم؛ وهؤلاء يتولون الوظائف الديوانية والوظائف الدينية. لكن هذا التقسيم الوظيفي لا يعني اختلاف النزعات الثقافية أو السياسية ولا المنشأ التربوي والاجتماعي؛ بل الأشخاص أنفسهم الذين يتولون الوظائف الديوانية يمكن في أحيان أخرى أن يتولوا وظائف دينية. فهم أبناء ثقافة واحدة ونظام تربوي واحد.

من ناحية أخرى كان هناك انقسام حاد لا التباس فيه بين أرباب السيف وهم العسكريون، رجال الاقطاع، الذين يتولون شؤون الدفاع عن الدولة وحكمها، وبين أرباب القلم. فأرباب السيف كانوا عبيداً مستوردين يخضعون منذ صغرهم لنظام من التدريب العسكري والتربية التي تشكل الشريعة أحد مصادرها. كان هؤلاء يجلبون ويشترون من خارج دار الإسلام. أما أرباب القلم فكانوا من السكان المحليين العرب الذين يتم تعليمهم تعليماً دينياً. وفي كثير من الأحيان كانوا يتوارثون مناصبهم لدى الدولة؛ أو على الأقل كانت هناك عائلات يتولى أفرادها وظائف لدى الدولة جيلاً بعد جيل. أما أرباب السيف فكانوا يخدمون لدى الدولة في الوظائف العسكرية لجيل واحد فقط، وكان على أولادهم أن يختلطوا ويندمجوا في السكان المحليين ليحل مكانهم

أجلابٌ جُدُد. وعندما كان أولاد المماليك (= أولاد الناس) يستطيعون استلام مناصب عسكرية كان ذلك يعتبر بمثابة خلل في النظام المملوكي وتراجع في نظام الدولة. فقد كان نظام المماليك مغلقاً في وجه السكان المحليين وأبناء المماليك المولودين أحراراً، ومفتوحاً في وجه الأجلاب الجدد، ولم يكن نظاماً وراثياً.

لقد تولى الخليفة منذ البداية قضاء المظالم، وكان في كثير من الأحيان ينتدب الوزير لهذه المهمة. وهذا أمر طبيعي؛ إذ كان الوزير يتولى تسيير معظم الأمور المنوطة بالخليفة. وفي أيام المماليك صار السلطان يتولى قضاء المظالم وينتدب أحياناً كاتب السر لذلك. ثم صار الحاجب في مراحل متأخرة يتولى هذه المهمة. والحاجب وظيفة عسكرية بعكس كاتب السر الذي كانت وظيفته ديوانية (من أرباب القلم).

هكذا يتضح أن الذين تولوا قضاء المظالم كانوا أحياناً من أرباب السيف (وحتى السلطان كان يعتبر صاحب وظيفة تدرج بين أرباب السيف) وأحياناً من أرباب القلم. والفصل بين الوظائف العسكرية والوظائف الديوانية والدينية لا يقود إلى الفصل بين الدين والدولة الذي يستخدمه الكاتب لتبرير وصف قضاء المظالم بأنه نظام علماني خارج عن نطاق الشريعة.

أما فيما يتعلق بالقضايا التي عالجها قضاء المظالم فهي تشمل جميع مسائل الخلاف بين الأفراد خاصة المسائل المتعلقة بموظفي الدولة. وهذه تشمل موظفي الدولة الذين تولوا المهام الديوانية والمهام الدينية. وقد شملت المسائل المطروحة مسائل دينية تتعلق بالمعتقد حيناً وبالموارث والأوقاف وغيرها من الشؤون الدينية أحياناً أخرى. وهذا أمر لا ينكره صاحب الكتاب. وفي أحيان كثيرة كان قضاء المظالم بمثابة قضاء استئناف تحمل إليه قضايا عالجها القضاء الشرعي وذلك لمحاولة الحصول على حكم آخر مغاير للحكم الأول.

لقد تمت صياغة نظرية قضاء المظالم على يد الماوردي. وجميع

الذين جاءوا بعده استخدموا آراءه حرفياً أو بتصرف. يعتبر الماوردي أن قضاء المظالم يختلف عن القضاء الشرعي في أن الأول أكثر سلطة ورهبة لأن السلطان أو من يتتدبه هو الذي يتولاه؛ وفي أن الثاني يخضع لقيود أكثر دقة تحددها الشريعة. هذا التمييز يشمل أسلوب عمل كل من القضاة ولا يشمل مجال كل منهما.

فلا القضاء الشرعي اختص بمعالجة مسائل لا تدخل في نطاق الشريعة، ولا قضاء المظالم ابتعد عن أحكام الفقه ومقتضيات الشريعة. فجهاز الدولة الذي تولى قضاء المظالم هو جزء من دولة الممالك التي كان مبرر وجودها الأساسي الدفاع عن دار الإسلام في وجه الخطر الخارجي (الصلبي والمغولي) الذي يتهدها وهذا أمر كان يستدعي الدفاع عن الشريعة وما تمثله بالنسبة لدار الإسلام.

وإذا كان صاحب الكتاب يعتبر أن النظرية السياسية الكلاسيكية الإسلامية قد صارت على غير علاقة بواقع الأمور، وصولاً إلى اعتبار الشريعة ذات نطاق محدود وضيق في المجتمع، وإلى اعتبار أن ما تمثله من مثل وأفكار صارت ذات علاقة واهية بمسار الأمور الحقيقي، فإن ذلك الرأي الذي حملة قبل نيلسن العديد من المفكرين الاستشراقين الآخرين هو رأي يخالف التاريخ الفعلي وينم عن فهم شكلي سطحي للتاريخ الإسلامي.

إن الفصل بين الشريعة والسياسة، بين الدولة والدين، بين الوظائف الديوانية والوظائف الدينية، وبين الوظائف العسكرية والوظائف العلمية؛ هو أمر حصل فعلاً منذ أيام الإسلام الأولى. لكن الفصل وحده لا يعطينا الصورة كاملة ما لم نلاحظ الالتقاء بين مختلف الوظائف والمهام والمفاهيم ومجالات العمل.

لا تستطيع الشريعة أن تبرر وجودها إذا لم تعتبر أنها هي ومشتقاتها الفقهية تشمل جميع نواحي الحياة بما في ذلك الدولة والسياسة. هذا الاعتبار لم تنكره أي دولة إسلامية، وبخاصة أن الدولة الإسلامية تعرف تماماً

أن منطلقها الشريعة. ففي التاريخ الإسلامي ليس هناك شريعة ودولة يضاف كل منهما إلى الآخر حسب حاجة كل منهما إلى الآخر. بل هناك دولة قامت بناء على شريعة. فقد سبقتها الشريعة التي كانت هي المبرر الوحيد لوجود الدولة ولم يبدأ الخروج عن ذلك إلا في إيران الصفوية وتركيا العثمانية والدول القومية والقطرية الحديثة التي أخضعت الدولة لاعتبارات أخرى غير الشريعة. والذين تولوا قضاء المظالم هم أبناء ثقافة واحدة كما القضاة الذين تولوا القضاء الشرعي. وكان طبيعياً أن يحكموا المسائل ويعالجوها انطلاقاً من الأفكار والأيديولوجيا التي يحملونها والتي لم يكن لديهم غيرها. وقد شكلت الشريعة ومشتقاتها الفقهية أهم عوامل تكوين هذه الثقافة إن لم تكن العامل الوحيد في تكوينها. فالفقه، بتعبير آخر، هو حصيلة تجارب الأمة الدينية وغير الدينية؛ وهو يشكل صياغةً محددةً لوعي الأمة الذي كانت تنطلق منه أحكامها جيلاً بعد جيل. لذلك كان طبيعياً أن يكون هو مصدر أحكام قضاء المظالم والقضاء الشرعي.

أخيراً ربما كان البحث أكثر فائدة لو أنه تطرق إلى التمييز بين قضاء المظالم والقضاء الشرعي على أساس أن القضاء الشرعي اختص بالمسائل التي تعود إلى أحكام محددة واضحة ورد فيها نص قرآني أو حديث صحيح أو إجماع مسلم بصحته. وهذه المسائل يقع معظمها في مجال الشؤون الشخصية (مواريث، زواج، طلاق، الخ...) في حين أن قضاء المظالم عني بالمسائل التي تختلف فيها الأحكام ولم يستطيع الفقهاء حسمها لصالح هذا الرأي أو ذاك. فهما كلاهما يستندان إلى الشريعة لكن الأول أكثر تقييداً لنفسه بسبب وضوح مصادره. هذا التقييد الذي يقود إلى تقييدات أخرى في الشكل وفي الإجراءات وأساليب العمل؛ بينما قضاء المظالم يخضع للرأي في مسائل وردت فيها خلافات متشعبة وليس أصلح من السلطان أو من يمثله للنظر في هذه الأمور وإعطاء أحكام حاسمة في لحظات معينة مطلوبة لا لتحقيق العدل وحسب بل وفرض سلطة الدولة أيضاً.